

إشكالية الوحدة والتنوع في الثقافة

■ منجي الزيدي

تتناول هذه الدراسة بالبحث إشكالية الثقافة بين الوحدة والتنوع في سياق الواقع العالمي الراهن، وهي تطرح عناصر للتفكير في فكرة الخصوصيات الثقافية وفكرة الثقافة العالمية اللتين تحفّ بهما محاذيرُ الهيمنة والتنميط من ناحية، ومخاطر التعصب والانغلاق من ناحية أخرى. ويستند التحليل هنا على جوانب من الإرث الاجتماعي والإنتروبولوجي، ويستفيد من التوجهات الفكرية والمبادرات الأممية التي تبلورت في السنوات الأخيرة من بداية الألفية الثالثة.



1- إشكالية تعريف الثقافة وأصول التمييز:

جمعت منظمة اليونسكو في عام 1968 ثلثةً من المثقفين والخبراء الدوليين للتباحث في موضوع الحقوق الثقافية، وعند سعيهم إلى تعريف الثقافة خلصوا إلى أنها تكاد تكون بدهة أو من قبيل «تحصيل الحاصل»؛ إذ هي «لا تخدم غايات معينة؛ بل هي غاية في حدّ ذاتها»¹. وفي المقابل كان عالم الاجتماع الفرنسي

1 - «Les droits culturels en tant que droits de l'homme», Unesco, Paris 1970 p. 118.



«إدغار موران» قد وصفها في الفترة نفسها تقريباً بأنها «كلمة فخ»، وأنها «بداية خاطئة»². وهذا يعني أن من أبرز خاصيات الثقافة صعوبة الوقوف على تعريف لها يكون محلّ إجماعٍ واتفاق. ذلك ما جعل عالم الاجتماع التونسي «طاهر لبيب» يستخدم عبارة «متاهة كلمة» عند تتبع «المغامرة التاريخية» لهذه الكلمة³.

لقد بات من المعلوم أن أغلب التعريفات المتداولة في الخطاب العلمي متأثرة - بقدرٍ كبير - بما اقترحه «إدوارد تايلور» نهاية القرن التاسع عشر: «الثقافة أو المدنية مأخوذة على سعتها، وبمعنى إثنوغرافي، هي ذلك الكل المركّب الذي يضمُّ المعرفة والاعتقاد والفن والأخلاق والقانون، وأي قدرات وعادات يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع»⁴. وهذا التعريف أعادت صياغته منظمة اليونسكو بعد قرنٍ من الزمان سنة 1982، وأكدته في 1998 على النحو التالي: «الثقافة - بمعناها الواسع - قد تكون اليوم عبارة عن جماع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميّز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات»⁵.

والواقع أن تعريفات الثقافة - على اختلافها وتعددتها - تنطوي على جملةٍ من الإشكاليات النظرية والتطبيقية، وتتخللها تساؤلاتٌ أساسية؛ أبرزها: أستخدمُ مُعرِّفةً بالألف واللام (الثقافة)، فتبدو وكأنها تشير إلى وحدة مطلقة؟ أم دون تحديد (ثقافة)، فتفتح سبل الاختلاف والتنوع؟ ثم أستخدم بصيغة المفرد فتحمل دلالة الأحادية؟ أم بصيغة الجمع فتحمل معاني التعدد والتمايز؟

2 - Morin (Edgar) «De la Culturanalyse à la Politique Culturelle», Communications, 14, 1969 p. 5.

3 - لبيب (طاهر): «سوسيولوجيا الثقافة» دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1988.

4 - إيركسون (توماس هايلاند) ونيلسون (فين سيفرت)، «تاريخ النظرية الأنثروبولوجية». ترجمة لاهاي عبد الحسين، منشورات الاختلاف، منشورات ضفاف، دار أوما. الجزائر، الرياض، 2013 ص 43.

5 - المؤتمر الحكومي للسياسات الثقافية من أجل التنمية، سلطان الثقافة، التقرير النهائي، اليونسكو، سكهولم، السويد، 20 مارس/ آذار - 2 أبريل/ نيسان، 1998، ص 6.

تناولت العلوم الاجتماعية والإنسانية هذه الإشكاليات منذ أمدٍ بعيدٍ داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات، منطلقاً من مبدأ الارتباط العضوي بين الثقافة والمجتمع، وخلصت إلى أن حقل الثقافة يقوم على مبدأي الاختلاف والصراع؛ فالثقافة تتأثر بطبيعة البناء الاجتماعي، وهي تُعيد إنتاج التمايز الاجتماعي وتُشكّل رأس المال الثقافي للفئات الاجتماعية المختلفة؛ ذلك بأن هنالك تراتباً ثقافياً يوازي التراتب الاجتماعي⁶، ومن ثمّ فلا وجود لثقافة واحدة مُوحّدة. هنالك دائماً ثقافات فرعية قد تكون في حالة صراع (ثقافة الشباب، ثقافة العمال، ثقافة المهاجرين...) كما

**إدوارد تايلور: الثقافة
أو المدنية... هي ذلك
الكل المُركّب الذي يضمّ
المعرفة والاعتقاد
والفن والأخلاق
والقانون، وأي قدرات
وعادات يكتسبها الإنسان
كعضو في مجتمع.**

أن التغيير الاجتماعي والثقافي قد يرتبط بتعاقب الأجيال؛ حيث يختفي فاعلون ثقافيون قدامى ليظهر فاعلون ثقافيون جُدد⁷. فضلاً عن أن علاقة الثقافة بالمجتمع تنطوي على عامل هيمنة الأجهزة الإيديولوجية للدولة على الفضاء الاجتماعي⁸.

وبات من المعلوم أن إشكالية الوحدة والتنوع في المسألة الثقافية ذات بُعدٍ نظري وفلسفي وهي في الوقت نفسه ذات بُعدٍ سياسي واقتصادي، متصل بالدولة وعلاقتها بمكونات المجتمع العرقية والثقافية. ويكفي استعراضٌ سريع لأبرز الأزمات والنزاعات التي عاشتها البشرية منذ عصور، للقول بأنها تنطوي على دوافع هيمنة اقتصادية وثقافية. و«يطلعنا التاريخ على أن أول اتصال بين حضارتين...

6 - Bourdieu (Pierre), «La distinction, critique sociale du jugement», éditions de Minuit, coll. «Le sens commun», Paris, 1979.

7 - Mannheim (Karl), «Le probleme des generations», traduit de l'Allemand par Gérard Mauger et Nia Perivolaropoulou, introduction et postface de G. Mauger. Paris, Nathan, 1990.

8 - Althusser (Louis), «L'idiologie et appareils idéologiques d'état, notes pour une recherche» Article originalement publié dans la revue La Pensée, n° 151, Juin 1970. In ouvrage de Louis Althusser, pp. 67-125, Les éditions sociales, 1976.



إنما يتجسد، فضلاً عن المعارك والغزو العنيف للممتلكات والأراضي، في إرادة إذلال الآخر والحط من إنتاجاته الثقافية ومسسخها، وهذه الإنتاجات التي حجة شرعية وجوده في العالم، وعلامة على اندراج تميّزه في مجتمع الرموز والقيّم⁹. ذلك ما اختصره ابن خلدون بقوله: «المغلوب مُولَعُ أبدأً بالاقتداء بالغالب»¹⁰ والمقصود بالاقتداء تبني أنماط العيش والسلوك، وهي من عناصر الثقافة.

وُلد مصطلح Culture في أوروبا ليبدل على خدمة الأرض، وظهرت معه كلمة Civis لتحيل إلى «مكانة المواطن». «الاستخدام الأول لكلمة (ثقافة) عند ظهوره في اللاتينية إنما هو - شأنه شأن كلمة (حضارة) - استخداماً تمييزيًّا يرمز للرفض، وعلى وجه الدقة رفض الآخر - هذا المتوحش أو هذا الغريب - بوصفه ليس مواطناً رومانياً، ولا يحقُّ له - بصفته تلك بحالٍ من الأحوال - ادعاء الانتساب إلى الثقافة التي أنتجتها الحضارة اللاتينية»¹¹.

استنبط الفكر الغربي مصطلح Culture لينفرد به لردح من الزمن، وغطت أسبقيته في ذلك أهمية الثقافات والحضارات التي كانت منتشرة في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي آسيا الصغرى وآسيا الوسطى وكذلك الشرق الأقصى... وليس معلوماً على وجه الدقة كيف تم تعريبه بمصطلح ثقافة. الفرضية الأقرب إلى الواقع أنه ظهر في فترة حديثة، التقى فيها المثقفون العرب بأفكار الغرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين¹².

9 - ستيتية (صالح)، «أسباب الحوار بين الثقافات وأفاقه» في: (الحوار الثقافي العربي الأوروبي: متطلباته وأفاقه)، وقائع المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات. باريس 15 - 16 يوليو 2002. تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002. ص 48.

10 - ابن خلدون (عبد الرحمٰن)، «المقدمة»، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ص 283.

11 - ستيتية، «أسباب الحوار بين الثقافات وأفاقه» مصدر سابق، ص 51.

12 - ابن نبي (مالك)، «مشكلة الثقافة» ترجمة عبد الصبور شاهين. دار الفكر المعاصر. بيروت لبنان. دار الفكر، دمشق، سورية، 2000. ص 25 و 26.

مفهوم الثقافة نشأ تمييزياً منذ البداية؛ ذلك بأن مهده الإنثروبولوجي الحديث كان متأثراً في منتصف القرن التاسع عشر بمفهوم «التطورية» أو «الارتقائية»، بعد أن نشر «داروين» نظريته حول أصل الأنواع. وهي نظرية عدت «الظواهر الاجتماعية والبيولوجية ارتقاءً في خط مستقيم من الأدنى إلى الأعلى، بحيث يفضي الشكل الأدنى السابق إلى شكلٍ أرقى لاحق». ولقد نظر لهذا الاتجاه الفكري المفكر الإنجليزي «هربرت سبنسر»، الذي رأى أن مبدأ التحرك قُدماً من البسيط إلى المركب ينعكس على تطور الإنسانية، ونواتج النشاط الإنساني الفكرية والمادية. ومن ثمّ نشأ

مفهوم الثقافة نشأ تمييزياً منذ البداية؛ ذلك بأن مهده الإنثروبولوجي الحديث كان متأثراً في منتصف القرن التاسع عشر بمفهوم «التطورية» أو «الارتقائية»، بعد أن نشر «داروين» نظريته حول أصل الأنواع.

مفهوم البدائية، وهو من مفاهيم الإنثروبولوجيا المفضلة، وتمّ تقسيم المجتمعات والثقافات على أساس بدائي / متطور، وصار الأمر خاضعاً للمعيارية» القديم هو الأدنى والحديث هو الأعلى، واتسع مفهوم البدائي أو المتدني في سلم التطور ليحمل شحنة قيمية، فأصبح التدني والقدم يعنيان «الانحطاط من الناحيتين العقلية والخلقية»¹³.

ترعرعت هذه الأفكار في ظلّ هيمنة النزعة الأحادية الأخلاقية على الفكر الكلاسيكي منذ

العصور القديمة، وهي تقوم على أطروحة مفادها أن «البشر متساوون؛ لكونهم يتقاسمون طبيعة إنسانية واحدة، مما يعني - بصورة بديهية - أن الحياة الكريمة هي أيضاً واحدة بالنسبة إلى الجميع. وتبعاً لذلك فإن هذه الطبيعة الإنسانية المشتركة تشكّل الأساس الذي يستند إليه كلُّ من مبدأي المساواة والتطابق الأخلاقي ما بين بني الإنسان. ويقتضي ذلك أن يتم إخضاع طرق حياة البشر جميعاً إلى نموذج واحد معين، وإلا فإن لآخرين

13 - السواح (فراس)، «موسوعة تاريخ الأديان» الكتاب الأول، فصل: مفهوم البدائية، ترجمة غادة جاويش، محمد منقذ الهاشمي، عدنان حسن، ثامر ديب، يوسف شلب الشام. دار التكوين للتأليف والترجمة، دمشق، 2017، ط4.



- أي دعاة هذا النموذج - الحقّ الشرعي في السيطرة عليهم، وإرشادهم بالقوة إلى جادة الصواب»¹⁴.

لا شكّ إذاً في أن الثقافة - بالمعنى الغربي - قد اتخذت سِمَتها التمييزية نتيجة للتحوّلات التاريخية العظمية التي شهدتها البشرية وكانت أوروبا مهدياً لها؛ ذلك بأن المجتمعات الغربية احتضنت الثورة الفرنسية والثورتين الصناعية والعلمية، وتحوّلت إلى مجتمع صناعي رأسمالي ضخمٍ يحتاج إلى التوسع والامتداد ليستمر ويتطور. «وقد أدى ذلك كلُّه إلى دفع حركة الاستعمار خطوات كبيرة، خاصة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر؛ حيث سعت الدول الكبرى وراء فتوحات جديدة، وما إن حلّت سنة 1900 حتى كانت الحضارة الأوروبية تبسط ظلّها على جميع أرجاء المعمورة، واعتقد الأوروبيون - وهم يسировون في زحفهم المظفر عبر القارات الأخرى - بأن الفضل في نجاحهم يرجع إلى تفوق أنظمتهم ودينهم وثقافتهم»¹⁵.

اكتسب مفهوم الثقافة مزيداً من التعقيد الإشكالي بحكم امتزاجه بمفهوم الحضارة، في مقابلة حظيت بمكانة مميّزة في فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص؛ فالاستخدام الفرنسي لكلمة (حضارة) شمل مختلف أبعاد التقدم فكرية كانت أم مادية، في حين ميّز الاستخدام الألماني بين الثقافة بمعناها الروحي والفكري والعلمي، وبين الحضارة بمعناها، المادي. كما فرّق مبتدع صيغة «سوسولوجيا الثقافة» «ألفريد فيبر» بين الحضارة، ورأى أنها «جملة المعارف النظرية والتطبيقية غير الشخصية ومن ثمّ تلك التي يُعترف إنسانياً بصلاحياتها ويمكن تناقلها»، وبين الثقافة التي رأى أنها «جملة العناصر الروحية والمشاعر والمُثل المشتركة التي ترتبط في خصوصيتها بمجموعة وزمن معينين»¹⁶.

14 - المجيد (حسام الدين علي)، «إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الاندماج والتنوع»، سلسلة أطروحات دكتوراه 75، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010 ط1، ص 136.

15 - فهيم (حسين): «قصة الإنترنتولوجيا، فصول في تاريخ علم الانسان»، عالم المعرفة - 98، الكويت، فبراير، 1986، ص 91.

16 - لبيب (طاهر)، «سوسولوجيا الثقافة»، مصدر سابق، ص 9.

ولقد تبلور داخل مقابلة ثقافة/حضارة تصوّرُ جعل من الحضارة إطاراً شاملاً وجامعاً للثقافات ذات الأصول المشتركة، أو تلك التي يوجد بينها تشابهاً، فصارت الثقافة ترتبط بمجتمع معيّن ذي هوية محددة، في حين اتسعت الحضارة لتشمل جماعاتٍ أكثر امتداداً في المكان والزمان. من هنا أصبح يُنظر إلى الحضارة الغربية بوصفها إطاراً يشمل الثقافات الفرنسية والألمانية والإيطالية... والحضارة الأمريكية بوصفها حضارة نشرت نمط حياة الأمريكيين في ثقافات وشعوب أخرى¹⁷.

اكتسب مفهوم الثقافة مزيداً من التعقيد الإشكالي بحكم امتزاجه بمفهوم الحضارة، في مقابلة حظيت بمكانة مميّزة في فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص؛ فالاستخدام الفرنسي لكلمة (حضارة) شمل مختلف أبعاد التقدم فكرية كانت أم مادية.

ولم تنج هذه المقابلة من السمة المعيارية والطابع التمييزي؛ إذ تمّ استخدام مصطلح حضارة «للدلالة على المجتمعات التي بلغت درجة عالية من التطور، وتتصف بالتقدم العلمي والتقني والتنظيمي المدني والتعقيد في التنظيم الاجتماعي. وهذا يعود بنا إلى أصل الكلمة بمعنى حَضَرَ وتحَضَّر في مواجهة البدو والترحال... وهو يتضمن بالوقت نفسه شحنة من الأحكام التقويمية التي حملها معه مفهوم الحضارة فترة زمنية طويلة»¹⁸.

2- السعي إلى التحرر من المركزية: الاتصال الثقافي والنسبية الثقافية:

يتلازم داخل الفكر الإنساني اتجاهان متناقضان: اتجاهٌ منغلِق استعلائي، واتجاهٌ يدافع عن التنوع والتعدد. والواقع أن الفكر الغربي لم يكن دائماً حبيس النظرة الأوروبية المركزية؛ بل إن تياراتٍ كثيرةً دافعت عن فكرة أن «البشر يولدون ضمن إطار مجتمعاتهم الثقافية التي تعمل على تشكيل شخصياتهم، وتطبيعهم بطابعها بصورةٍ جدّ فاعلة، وكذلك تعمل مختلف

17 - عماد (عبد الغني)، «سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 35.

18 - المصدر السابق نفسه.



الثقافات على إعادة تشكيل الطبيعة الإنسانية المشتركة بطرق متباينة، ولهذا يظهر البشر إلى الوجود وهم متشابهون ومختلفون في آن واحد»، ولقد أثار هذا الاتجاه قضايا جديدة: «كيف يكون بمقدورنا فهم وتقييم الثقافات الأخرى؟ ولماذا تتباين الثقافات؟ وهذه التباينات ما بين البشر هي ظاهرة عابرة؟ أم مميّزة دائمة الارتباط بالحياة الإنسانية؟ ولماذا يحظى التنوع الثقافي بقيمة كبيرة الأهمية؟»¹⁹.

دخل مفهوم الثقافة طَوْرًا جديدًا في مسار تطوره مع بداية القرن العشرين؛ حيث استتبّطت الدراسات الاجتماعية والإنثروبولوجية مفاهيم جديدة خفّفت من وطأة هيمنة المركزية الغربية؛ وذلك نتيجة لما عُرف بالاحتكاك والاتصال الثقافي بمختلف أشكاله، وشكّل الاستعمار محور انشغال عدد كبير من الإنثروبولوجيين واشتغالهم على الآثار المترتبة عن التقاء الثقافة الأوروبية بما عدّوه الثقافات البدائية. «وبمعنى آخر، فإن دراسات الاتصال الثقافي قد ركزت على نوع واحد معيّن من عمليات التغيير، وهو على حدّ تعبير «راد - كليف براون»: «تغيّر الحياة الاجتماعية بفعل تأثير أو سيطرة الغزاة الفاتحين الأوروبيين، وخاصة في القارة الأفريقية»²⁰. ولقد حظيت عمليات التثاقف التي حصلت بين جماعات الهنود الحمر والمستعمرين البيض باهتمام واسع لدى عدد كبير من الإنثروبولوجيين الأمريكيين، في حين تركّز اهتمام البريطانيّين على دراسة عمليات التثاقف في أفريقيا²¹.

برز في هذه المرحلة من تطوّر التفكير الاجتماعي والإنثروبولوجي في الثقافة «ميلفن هرسكوفيتس»، الذي صاغ مفهوم التثاقف بوصفه تعبيراً عن

19 - المجيد (حسام الدين علي)، «إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع»، مصدر سابق ص 137.

20 - فهيم (حسين): «قصة الانثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الانسان»، مصدر سابق، ص 153.

21 - كان السبق في صياغة مصطلح التثاقف لعالم الاجتماع الأمريكي J. W. Powel سنة 1880 للتعبير عن «تحول أنماط حياة المهاجرين وفكرهم في تماسهم مع المجتمع الأمريكي» في: كوش (دونيس)، «مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية»، ترجمة منير السعيداني، مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، مراجعة د. طاهر لبيب، مارس 2007، ط 1، ص 92.

«التغيير الثقافي، الذي ينشأ حين تدخل جماعات الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافتين مختلفتين في اتصال مباشر مستمر، مما يترتب عليه حدوث تغييرات في أنماط الثقافة الأصلية السائدة في هاتين الجماعتين أو فيهما معاً»²².

على أن ظروف هذا الاتصال ونتائجه تختلف - بحكم عوامل متنوعة - من الهيمنة إلى الاندماج إلى التفاعل... كما أن عملية الأخذ والعطاء ليست دائماً متساويةً وعادلة، وظروف التكيف صعبة ومعقدة، وقد تكون متوترة ورافضة للغزو والهيمنة. لقد دعم «هرسكوفيتس» فكرة النسبية الثقافية، ورفض إطلاق الأحكام المسبقة على الثقافات الأخرى؛ لأن ذلك يبرر النزعة

الاستعمارية، كما رفض أفكار الوظيفيين البريطانيين الذين أيّدوا فكرة الإدارة غير المباشرة للمستعمرات؛ نظراً لعدم قدرة نظم الحكم المحلية على إدارة المجتمعات. وعملت المدرسة الثقافية الأمريكية في هذا الاتجاه على التخفيف من حدة هذه النزعة ودعت إلى ضرورة تحويل الإدارة غير المباشرة إلى إدارة ذاتية يتحقق معها الاستقلال السياسي. وبغض النظر عن نبل الأهداف العلمية يقول «هرسكوفيتس»: «المدرسة الثقافية النسبية لم تكن صادرة عن نتائج العلوم الإنسانية، هي تعبير عن مرحلة تاريخية حاولت أن تقدّم تفسيراً أميناً أو علمياً»²³.

**دخل مفهوم الثقافة
طوراً جديداً في مسار
تطوره مع بداية القرن
العشرين؛ حيث استنبطت
الدراسات الاجتماعية
والإنثروبولوجية مفاهيم
جديدة خفّت من وطأة
هيمنة المركزية
الغربية؛ وذلك نتيجة
لما عُرف بالاحتكاك.**

عمل «هرسكوفيتس» و«رالف لينتون» و«ريدفيلد»²⁴ على تجنّب الخلط بين مفهوم الثقافة ومفاهيم أخرى مثل التغيير الثقافي والاستيعاب والانتشار، مع التأكيد على صعوبة الانتفاء التام للثقافة الأصلية والاستبطان الكامل

22 - فهيم (حسين): «قصة الإنثروبولوجيا، فصول في تاريخ علم الإنسان»، مصدر سابق، ص 153.

23 - المصدر السابق، ص 157.

24 - كان ذلك في إطار عمل لجنة مكلفة بتنظيم البحث في ظواهر الثقافة تحت لواء مجلس الولايات المتحدة للبحث في العلوم الاجتماعية.

لثقافة المجموعة المهيمنة. ومن ثمّ عملت الإثنوبولوجيا الأمريكية على مواجهة النزعة «الانتو - مركزية» باستنباط مفاهيم جديدة مثل مفهوم النزوع Tendance الذي يؤكد أن «الثقافة ليس اعتناقاً غير مشروط لثقافة أخرى... كما أنه لا يفضي وجوباً إلى اختفاء هذه الثقافة ولا تعديل منطقتها الداخلي الذي يمكن أن يظلّ مهيمناً... فالثقافة لا ينتهي إلى وحدانية تشكّل ثقافي على عكس ما يتصوره الحسّ المشترك»²⁵. ولقد ظهر في هذا السياق أيضاً مفهوم «إعادة التأويل» الذي يقصد به «الضرورة التي تُسند بها دلالاتٌ قديمة إلى عناصر جديدة، أو التي تُغيّر بها قيمٌ جديدة الدلالة الثقافية التي كانت لأشكالٍ قديمة»²⁶.

بلور هذا الرصيد الفكري الاجتماعي والإثنوبولوجي فكرتين أساسيتين: مفاد الأولى أن العناصر الثقافية غير الرمزية (التقنية والمادية) أيسر نقلاً من العناصر الرمزية (الدينية والإيديولوجية...). ومفاد الثانية أن تَقْبُلُ السمة الثقافية الجديدة مرتبطٌ بمدى اكتسابها لدلالة متوافقة مع الثقافة الأصلية. ومن جانبها أكدت مدرسة «الثقافة والشخصية» أن الثقافة نسقٌ؛ أي كلٌّ، وأن الثقافة وحدة منظمة ومهيكلّة (لها بنية) عناصرها مترابطة؛ لذلك لا يمكن انتقاء جوانب إيجابية في ثقافة أخرى بهدف بلوغ نسق ثقافي أفضل²⁷.

ولقد رأى عالم الإثنوبولوجيا الفرنسي «روجييه باستيد» أنه لا يمكن دراسة الثقافي بمعزل عن الاجتماعي، وأن دراسة العلاقات الثقافية لا بدّ أن تأخذ بعين الاهتمام مختلف أطر العلاقات الاجتماعية، التي يمكن أن تحدد

25 - كوش (دونيس)، «مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية»، مصدر سابق، ص 94.

26 - ويضرب هنا مثلاً على تواصل الثقافات الدلالي، بما في ذلك الحاصل في مجرى التغيير من خلال (الغاهوكو - كاما GAHUKU-KAMA) في غينيا الجديدة والذين تدرّبوا على ممارسة رياضة كرة القدم على أيدي مُبشّرين، وكانوا لا يقبلون بإيقاف اللعب إلا إذا كان الفريقان متعادلين في فوزهما بالمباريات. وهو ما يمكن أن يستغرق أياماً عديدة. وعلى العكس من استخدام كرة القدم من أجل ترسيخ عقلية تناهض حوّلوا اللعبة إلى طقس مجهول لتعزيز التضامن فيما بينهم»، المصدر السابق، ص 96.

27 - المصدر السابق، 98.

علاقات الاندماج أو التنافس أو النزاع... ومن هنا برز مصطلح جديد، هو مصطلح تداخل الثقافات Interpenetration أو تقاطعها Entrecroisement بديلاً عن مصطلح التثاقف²⁸.

3- التعدد الثقافي والدولة الوطنية:

يُعدُّ التعدُّدُ العرقي والثقافي سمةً من سمات البشرية منذ القدم، ولقد تطورت المجتمعاتُ واستمرت بفعل التنقل والاختلاط والتبادل والصراع والاندماج. وتُعدُّ الهجرةُ من أبرز عوامل هذا التعدد، وهي أضحت تمثل رهاناً سياسياً واقتصادياً، وتحدياً ثقافياً بالأساس.

يُعدُّ التعدُّدُ العرقي والثقافي سمةً من سمات البشرية منذ القدم، ولقد تطورت المجتمعاتُ واستمرت بفعل التنقل والاختلاط والتبادل والصراع والاندماج. وتُعدُّ الهجرةُ من أبرز عوامل هذا التعدد.

وباتت مسألة التعدد الثقافي غير منفصلة عن مسألة التكوين الديموقراطي للدولة الوطنية؛ ذلك بأنها مرتبطةٌ بسياسات الإدماج؛ «حيث يكون من واجب الدولة الديموقراطية «الاعتراف» من جهة بتعدد المجموعات الإثن - ثقافية التي تسهم بشكلٍ دالٍ في تكوين ساكنتها، والبحث من جهة ثانية على ملاءمة هذا التنوع الثقافي، وذلك على أسس منطقية واضحة»²⁹. «وبالفعل فإن عدد المجموعات الإثن - ثقافية يتجاوز بشكلٍ واضحٍ

عدد الدول / الأمم، ونحصى اليوم ما يزيد على 190 دولة / أمة ذات سيادة في مقابل 5000 مجموعة إثنية، تتكلم كل واحدة لغتها الخاصة، تنتمي إلى 60 مجموعة لغوية، وتقر هذه الملاحظة على الصعيد العالمي بأهمية التنوع»³⁰.

والواقع أن استخدام مفهوم «المجتمع التعددي» قد نشأ في نطاق التحليل الأنثروبولوجي للمجتمعات المُستعمرة، وضمن دراسة إشكالية إمكانية

28 - المصدر السابق، ص 100.

29 - سافاديان (باتريك)، «الدولة والتعدد الثقافي» ترجمة المصطفى حسوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 15.

30 - المصدر السابق، ص 13.



تعايش جماعات مختلفة، تتمسك كلُّ واحدة بدينها وبلغتها وثقافتها وأفكارها وأنماط حياتها دون أن تتوحد؛ أي تعيش على نحو مستقل ضمن إطار الوحدة السياسية نفسها»³¹. وقد استخدم هذا التحليل الثقافة بمفهومها الشامل كأداة فهم للمجتمعات ودراستها، وركز على التباينات بين الثقافات، ولم يول اهتماماً كبيراً بالتباينات داخل الثقافات نفسها؛ أي أن الاهتمام مُنصبَّ على الاختلاف بين الشعوب وليس الاختلاف داخل الشعوب ذاتها.

ولقد ظهر مصطلح التعددية الثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى، بوصفها مجتمع مهاجرين، استشرى فيه «رهاب الأجنبي»، وتطبيقات فكرة «الصَّهر» Melting Pot، التي فرضت على الجماعات الثقافية الانصهار قسراً في الثقافة المهيمنة. وابتدع هذا المصطلح Horace- M- Kallen في كتابه «الديموقراطية في مواجهة بوتقة الصَّهر»، الذي دافع فيه عن فكرة أن «الديموقراطية تمنح كل جماعة الحق في الاحتفاظ بخصوصيتها»، وأن «الولايات المتحدة ليست اتحاداً لمجموعة من الوحدات الجغرافية والإدارية فحسب؛ بل أيضاً كياناً مؤلفاً من التباينات الثقافية. وهي عبارة عن اتحاد أو «كومونولث» مُكوّن من عدة ثقافات قومية... (ذلك بأنه) في مقدرة البشر تغيير ملابسهم وسياساتهم وأزواجهم وحتى أديانهم وفلسفاتهم، بيّد أنهم لا يستطيعون القيام بتغيير أجدادهم وماضيهم»³².

ومن هذه الوجهة تحوّل مفهوم التعدد الثقافي إلى فلسفة اجتماعية؛ يقول William James: «إن الثابت والمُسلّم به أن العالم ذو نزعة تعددية، وأن وحدة وانسجام هذا العالم تبدو ظاهرة في أي تجمع مهما كان نوعه... ولكن بالرغم من الأنشطة البارزة والمبدولة باتجاه تحقيق الانسجام المطلق فإن الأخير يبقى من قبيل الأمور المجهولة والبعيدة المنال... فالأشياء تعمل مع بعضها البعض عبر سبل كثيرة ولكن ليس هناك من شيءٍ يتضمن كل شيءٍ أو

31 - المجيد (حسام الدين علي)، «إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع»، مصدر سابق، ص 138.

32 - المصدر السابق، ص 142.

يهيمن على كل شيء... فالعالم تعددي وهو لهذا السبب أكثر شبيهاً بجمهورية فيدرالية منه بإمبراطورية أو مملكة»³³.

ولقد تراجع التركيز على مفهوم التعددية الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية، فصار يُنظر للتنوع وما ينتج عنه من حقوق في إطار أشمل، هو إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ركّز على الحقوق الفردية للإنسان بغض النظر عن انتمائه الثقافي. كما أن حركات التحرر الوطني التي ظهرت بُعيد ذلك استندت لمفهوم حقوق الإنسان، بدلاً عن حقوق الجماعات المستضعفة؛ ذلك بأنه يمكن حماية هذه الحقوق من خلال ضمان الحقوق

تراجَع التركيز على مفهوم التعددية الثقافية بعد الحرب العالمية الثانية، فصار يُنظر للتنوع وما ينتج عنه من حقوق في إطار أشمل، هو إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي ركّز على الحقوق الفردية للإنسان بغض النظر عن انتمائه الثقافي.

السياسية والمدنية الأساسية لجميع الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم. واستناداً إلى هذا الأساس الفكري ألغت منظمة الأمم المتحدة كل ما يمتّ بصلة إلى حقوق الأقليات القومية والإثنية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948»³⁴.

ورغم تراجع الاهتمام بالتعددية الثقافية في بُعدها الحقوقي والسياسي؛ فقد استمر المشروع الرئيس لمنظمة اليونسكو حول الفهم المتبادل للقيم الحضارية للشرق والغرب من عام 1957 إلى عام 1966، وكان الهدف منه السعي إلى تأكيد أهمية «التنوع البشري»،

خاصة في الدوائر الثقافية والمؤسسات الأكاديمية. وجاء «إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي» لسنة 1966 ليؤكد على أن:

- كل حضارة لها مكانتها وقيمتها التي يجب المحافظة عليها واحترامها.
- كل شعب له الحق في التنمية البشرية، وعليه واجب تنمية حضارته الخاصة.

33 - المصدر السابق، ص 139.

34 - المصدر السابق، ص 143.



- كل الحضارات - بكل ما فيها من تنوع واختلافات عميقة وتأثير متبادل على بعضها البعض - جزءٌ من الإرث العام للبشر³⁵.

4 - التنوع الثقافي في ظل العولمة وقضية الثقافة العالمية:

كانت سنة 1989 فارقة في تاريخ الإنسانية الحديث؛ ذلك بأنها شهدت سقوط «جدار برلين»، وبداية تفكك الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، وكانت هذه الأحداث مُؤدّنة بطورٍ جديد في العلاقات الدولية وموازين القوى الاقتصادية؛ إذ انتهت الحرب الباردة التي كانت تضع في المواجهة النظام الشيوعي بمكوناته المختلفة والنظام الرأسمالي، وتَشكّل على ضوء ذلك نظامٌ عالمي جديد، يقوم على مبدأ إزالة الحواجز أمام تدفق رأس المال والاستثمارات الحرّة، وبداية عصر جديد عُرف بعصر العولمة.

ولقد شهدت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين تحولاتٍ ثقافية وفكرية وإيديولوجية مهمة، أثّرت في العلاقات الثقافية بين الدول وفي حركية الثقافات الوطنية داخلياً. وظهر معها خطاب إيديولوجي أعاد صياغة إشكالية الثقافة، في إطار جعل من انتصار الليبرالية الجديدة مبرراً لسيادة وهيمنة الثقافة الغربية.

دشّن «فرانسيس فوكوياما» سنة 1989 هذا الخطاب بمقاله الذي تحوّل إلى كتاب يحمل عنوان «نهاية التاريخ»، وطرح فيه فكرة أساسية، مفادها أن «الديموقراطية الليبرالية بإمكانها أن تشكّل فعلاً منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حُكمٍ إنساني؛ أي أنه من هذه الزاوية «نهاية التاريخ». فبينما كانت أشكال الحكم القديمة تتميز بأخطاء خطيرة، وتناقضات لا يقبلها العقل أدت إلى انهيارها؛ فإنه بالإمكان الادعاء أن الديموقراطية الليبرالية كانت خالية من التناقضات الأساسية»³⁶.

35 - عصفور (جابر)، «متطلبات الحوار بين الثقافات وشروطه». في الحوار الثقافي العربي الأوروبي - متطلباته وأفاقه، وقائع المؤتمر العربي للأوروبي للحوار بين الثقافات. مصدر سابق، ص 128.

36 - فوكوياما (فرانسيس)، «نهاية التاريخ والإنسان الأخير»، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، ص 23.

وفي سنة 1993 صدر المرجع الثاني المؤسس لإيديولوجيا هيمنة الليبرالية الجديدة، حاملاً لعنوان «صدام الحضارات» لصاحبه «صاموئيل هنتنغتون». ودافع فيه عن أطروحة أساسية، مفادها أن «الثقافة والهويات الثقافية - والتي هي على المستوى العام هويات حضارية - هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة... ومزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل مستمر في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها الإسلام والصين.. وعلى المستوى المحلي حروب خطوط التقسيم الحضاري، وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين، وينتج عنها

**لقد شهدت نهاية
الثمانينات وبداية
التسعينات من القرن
العشرين تحولات ثقافية
وفكرية وإيديولوجية
مهمة، أثرت في العلاقات
الثقافية بين الدول
وفي حركية الثقافات
الوطنية داخلياً.**

تجميع الدول المتقاربة وخطر التصعيد في نطاق أوسع. ومن ثمّ جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب... إن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية وعلى الغربيين، عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة، ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضدّ التحديات القادمة من المجتمعات الغربية»³⁷.

قسّم هذا الخطاب العالم من جديد إلى حضارة ليبرالية غربية متحضرة، وحضارات أخرى

غير متحضرة مهددة لها، وانعكس ذلك على المناخ الثقافي الدولي العام في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة، وجاءت أحداث دامية مثل أحداث سبتمبر 2001 لتغذي اتجاهات التعصب والانغلاق والشطط من كل الأطراف، فظفت على السطح مفاهيم حوار الحضارات والأديان والثقافات والتسامح. وهي مفاهيم بدأ للكثيرين أنها ولئن بدت إنسانية ونبيلة؛ فإنها قد تكون في باطنها انعكاساً لسعي العولمة الاقتصادية إلى تهيئة مناخ «نزعة كوكبية»، هدفها الرئيس هو إزالة العقبات الفكرية والمادية التي تعوق بسط هيمنتها.

37 - هنتنغتون (صاموئيل)، «صدام الحضارات، صنع النظام العالمي» ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوة، سطور، 1999، ص 37 و 38.



ويظهر ذلك واضحاً حين نضع في حساباتنا أن أيديولوجيا العولمة تدعو - فيما تدعو - إلى كوكبٍ مفتوح، تحكمه منظومةٌ اقتصادية واحدة، لا تعترف بالحدود السياسية التي تعرقل حركة الشركات المهيمنة، وهي تسعى من ثمَّ إلى صياغة قيمٍ ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية متجاوبة، لا ترى في حوار الحضارات سوى وسيلة من وسائل تحقيق مصالح القوى المهيمنة³⁸.

لقد جعلت أيديولوجيا الليبرالية الجديدة من الاختلاف الثقافي عاملَ فرقةٍ وصراع وجود («فإما أنا أو الآخر»)، ورأت في إنشاء ثقافة مُعولمة واحدة حلاً لنزع فتيل ما أسماه «هنتنغتون» (الصراع القبلي على مستوى كوني). ولكن هذه النزعة الكوكبية المتوحشة أنتجت حركة مقاومة في بقية أنحاء العالم، ذات جانب اجتماعي جسّمته حركات مناهضة للعولمة التي ولدت في «سياتل»، واحتضنت جانبها الثقافي منظمة اليونسكو، التي وضعت أسساً جديدة لحوار الثقافات، تحت شعار «التنوع البشري الخلاق» منذ سنة 1995³⁹. والذي دعا إلى «استبدال علاقات التبعية والهيمنة بمبدأ الاعتماد المتبادل، واستبدال «علاقات الاتباع الثقافي لمنظومة ثقافية مهيمنة كوكبياً بعلاقات التفاعل، الذي يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية، وتشجيع إبداعاتها التي تسهم في ثراء المشهد الإنساني، والاتجاه نحو حوارية مفتوحة الأفق متكافئة الأطراف»⁴⁰.

وساد اتفاقٌ عامٌّ في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة حوار الثقافات على مبدأٍ أساسي مفاده: أنه «من الأمور البالغة الأهمية أيضاً ألا تعكس العولمة غلبة أو انتصار أيديولوجية على أخرى أو نظام ثقافي أو اقتصادي على آخر. فمن الأهمية بمكان حقاً المحافظة على التنوع الثقافي في عملية التفاعل الدينامية فيما بين الحضارات ضمن عملية العولمة»⁴¹.

38 - عصفور (جابر)، «متطلبات الحوار بين الثقافات وشروطه». مصدر سابق، ص 125 و 126.

39 - التنوع البشري الخلاق، تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية (الطبعة العربية)، إشراف وتقديم جابر عصفور، المجلس الأعلى للثقافة / مصر، 1997.

40 - عصفور (جابر)، «متطلبات الحوار بين الثقافات وشروطه». مصدر سابق، ص 128.

41 - الدورة السادسة والخمسون، البند 25 من جدول الأعمال، سنة الأمم المتحدة للحوار بين

الحضارات. <https://digitallibrary.un.org/record/451803?ln=ar>

وجاء تقرير «مد الجسور» الذي أعده الخبراء والمثقفون الذين كلفهم المنتظم الأممي ببحث آفاق الحوار ليشدد على أن «الحوار بين الحضارات ليس فقط رداً ضرورياً على الإرهاب؛ بل هو خصمه اللدود؛ فحيث يسعى الإرهاب إلى بث الفرقة بين بني البشر؛ يهدف الحوار إلى توحيدنا، وحيث يستند الإرهاب إلى نظرة عدوانية تقوم على استبعاد الآخرين؛ يسعى الحوار إلى احتضان الآخرين، وإلى تقبل الفكرة القائمة على أن امتلاك الحقيقة ليس حكراً على أي جماعة دون غيرها، وحيث يسعى الإرهاب إلى أن يجعل التنوع فينا مصدراً للصراع؛ بإمكان الحوار أن يجعل هذا التنوع ذاته أساساً للارتقاء والنمو»⁴².

ساد اتفاقاً عامً في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة حوار الثقافات على مبدأ أساسي مفاده: أنه «من الأمور البالغة الأهمية أيضاً ألا تعكس العولمة غلبة أو انتصار أيديولوجية على أخرى أو نظام ثقافي أو اقتصادي على آخر.

ثم جاء «إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي» سنة 2001 ليؤكد على مبدأ أن الثقافة تتخذ «أشكالاً متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي بوصفه مصدر التجديد والإبداع هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحيّة، وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل»⁴³.

وما من شكّ في أن أيديولوجيا الليبرالية - الجديدة المسلحة بقوة انتشار صناعاتها الثقافية - جعلت موضوع التنوع الثقافي يتحول إلى سلاح لمجابهة الهيمنة الثقافية الأمريكية، وذلك ما باشرت فرنسا معارضته

Crossing the Divide: Dialogue among Civilizations (South Orange, NJ: Seton Hall University - 42 School of Diplomacy and International Relations, 2001.

<https://digitallibrary.un.org/record/451803?ln=ar>.

<https://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/assets/pdf/CulturalDiversityDeclaration.pdf>. - 43



عبر ما عُرف «بالاستثناء الثقافي»، في مرحلة أولى من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بخصوص تحرير تداول المواد السمعية والبصرية خاصة، ومن ثمّ ظهرت فكرة وضع وثيقة دولية جديدة حول التنوع الثقافي، «وثيقة لم تعد ترى بعد اليوم مسألة حماية وتعزيز التنوع الثقافي عقباً يتعيّن تذليلها من وجهة نظر القانون التجاري الدولي، بل على الأرجح مشكلة ثقافية بحد ذاتها يتوجب معالجتها من وجهة نظر ثقافية»⁴⁴. ولقد عرّفت مادتها الرابعة التنوع الثقافي المقصود على النحو التالي: «لا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضاً من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، أيّاً كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك»⁴⁵.

بمثابة الخلاصة: الطموحات المتجددة

يبقى سؤال الوحدة والتنوع في الثقافة قائماً ما بقيت أسباب الانقسام والصراع في العالم. وما زال المفكرون والفنانون وأصحاب القرار السياسي / الثقافي منشغلين به، ويعيدون طرحه باستمرار، ليؤكد أغلبهم أنه لا يمكن الحديث عن ثقافة مفردة، كما أن الحديث عن ثقافة عالمية يبقى محفوظاً بخطر الهيمنة والأحادية، وتظلُّ حاضرة فكرة صعوبة - بل استحالة - وجود ثقافة عالمية، رغم الاعتماد المتبادل ورغم التطور الاتصالي. «هل نستطيع أن نتحدث عن «ثقافة» بصيغة المفرد؟ وإذا كان المقصود بلفظ ثقافة هو نمط حياة جماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم؛ فإننا لا نستطيع أن نتحدث إلا عن ثقافات وليس مجرد «ثقافة»، فنمط الحياة الجماعية أو رصيد المعتقدات وما

44 - برنيه (إيفان)، «اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي وثيقة ثقافية، على ملتقى

طرق القانون والسياسة» في: www.diversite-culturelle.qc.ca > documents > pdf

45 - المصدر السابق، ص 5.

إلى ذلك كلها مفاهيم تفترض أنماطاً وأرصدة مختلفة في عالم من الأنماط والأرصدة»⁴⁶.

ويبقى الاقتناع قائماً بأن ما يسمى بالثقافة العالمية إنما هو في الأصل إطار لتداخل الثقافات المحلية على أساس التنوع. «هنالك الآن ثقافة عالمية، ولكن ينبغي علينا أن نتأكد من فهم معنى ذلك، فهي تتميز بتنظيم التنوع لإحداث التجانس. ولم يحدث تجانس كلياً لأنساق المعنى والتعبير، وليس من المرجح أن يكون هناك تجانس من هذا النوع في المستقبل

القريب، إلا أن العالم قد تحول إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية بين مناطقها تدفق في المعاني والبشر والسلع... تنشأ الثقافة العالمية بزيادة تداخل الثقافات المحلية، ومن خلال تطور الثقافات دون الاقتصار على إقليم جغرافي بعينه. وهناك ثقافات فرعية داخل الكل الأكبر، وهي ثقافات يمكن فهمها في سياق بيئتها الثقافية بصورة أفضل من عزلها»⁴⁷. والعالميون والمحليون اليوم لهم مصلحة مشتركة في بقاء التنوع الثقافي... وهو ما يعني أنه لا وجود للعالميين من دون المحليين»⁴⁸.

يبقى سؤال الوحدة والتنوع في الثقافة قائماً ما بقيت أسباب الانقسام والصراع في العالم. وما زال المفكرون والفنانون وأصحاب القرار السياسي / الثقافي منشغلين به، ويعيدون طرحه باستمرار.

مرد الصعوبة في التعريف الأحادي للثقافة العالمية يكمن أيضاً في «التوتر بين التجانس الثقافي والتغاير الثقافي»؛ فالتباين والاختلاف في

46 - سميث (انتوني)، «نحو ثقافة عالمية؟» في: «ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة»، ص 163. ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة، إعداد مايك فيدرستون ترجمة عبد الوهاب علوي، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع المشروع القومي للترجمة الهيئة المصرية للكتاب سلسلة الفكر، د.ت.، ص 163.

47 - هانز (أولف)، «العالميون والمحليون في الثقافة العالمية» في «ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة»، مصدر سابق، ص 225.

48 - المصدر السابق، ص 236.



الاقتصاد الثقافي العالمي - والجزء الخاص بالتجانس من هذه الرؤية - يدخل في الغالب إما ضمن الجدل حول «الأمركة»، أو ضمن جدل حول «إضفاء السمة السلعية»⁴⁹؛ ذلك بأن «تعقيد الاقتصاد العالمي الحالي له صلة ببعض صور الانفصال الجوهرية بين الاقتصاد والثقافة والسياسة... والأطر الأولية لاستكشاف صور الانفصال هذه أن تنظر إلى العلاقة بين خمسة أبعاد للتدفق الثقافي العالمي:

- 1 - النطاقات العرقية: السائحون والمهاجرون والمنفيون والعمال المغتربون... ولهم تأثير على سياسات الدول.
- 2 - النطاقات الإعلامية.
- 3 - النطاقات التقنية التي تتحرك بسرعة عالية وتعبّر الحدود، وهي ذات صلة قوية بالمال والاستثمار.
- 4 - النطاقات المالية، وتعني تنقل رأس المال العالمي بسرعة وتعقيد.
- 5 - النطاقات الأيديولوجية، وتتعلق بنشر صور وأفكار ومصطلحات: الحرية، الحقوق، الاستغلال، الديمقراطية...⁵⁰.

إشكالية الوحدة والتنوع في الثقافة تشير في جوهرها إلى خطرين أساسيين: خطر هيمنة الغالب، وخطر استضعاف المغلوب، وما ينتج عنهما من رفض متبادل، ومن صراعات ناجمة عن التمييز الثقافي، وطمس التنوع من ناحية، والانغلاق والتطرف من ناحية أخرى. كل أصولية تنتج أصولية مقابلة، والشطط يقود إلى الصدام. لقد طرح القرن العشرون قضايا Theses في مواجهة ما خلفه لنا القرن التاسع عشر من مناقضات الاستعمار Antitheses، ونحن نعيش هذا الصراع اليوم في جميع أشكاله في انتظار ساعة التركيب Synthese التي تصهر النزعتين في السلام العالمي»⁵¹.

49 - أبادوراي (أرجون)، «التباين والاختلاف في الاقتصاد الثقافي العالمي» في «ثقافة العولمة القومية والعولمة والحداثة»، مصدر سابق، ص 183.

50 - المصدر السابق، ص 283.

51 - بن نبي (مالك)، «مشكلة الثقافة» ترجمة: عبد الصبور شاهين، مصدر سابق، ص 122.

ساعة التركيب هذه لها شروط وإثبات لعزيمة مشتركة صادقة لمكافحة ما سماه «روجيه غارودي»: «الأنا الصغيرة والمتبجحة»، وتجاوز التصور الذي يرى المستقبل في شكل إيمان ساذج «بالتقدم»، وفي صورة فيض من إنجاز مشاريعنا إنجازاً تقنياً»⁵². بهذا نمهد السبيل لدحض العبارة اللاتينية Hospis (Hostis)، والتي تعني «الغريب عدو»، والإنصات لعبارة «الحلاج»: «افهمني ثم اقتلني»، والتي تعني أن الفهم قد يمنع القتل ويحقق التماهي مع الآخر⁵³. إنه استعادة الوعي بالاعتراف بالآخر في إطار «ديناميكية الأريحية»⁵⁴.

كتب عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي «كلود ليقي ستروس» سنة 1982 في كتابه «العرق والتاريخ»: «ما ينبغي إنقاذه إنما هو ظاهرة التنوع، وليس المحتوى التاريخي الذي وهبته إياه كل حقبة، ولا يمكن لأية حقبة أن تجعل ذلك المحتوى يدوم بعده...».

كتب عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي «كلود ليقي ستروس» سنة 1982 في كتابه «العرق والتاريخ»: «ما ينبغي إنقاذه إنما هو ظاهرة التنوع، وليس المحتوى التاريخي الذي وهبته إياه كل حقبة، ولا يمكن لأية حقبة أن تجعل ذلك المحتوى يدوم بعده...» وتتنوع الثقافات الإنسانية ظاهرة تنتمي إلى الماضي وتحيط بنا في الحاضر، وتدفعنا إلى المستقبل»⁵⁵.

ورأى المؤرخ «دومينيك شوفالبييه» «أن العدو والتعصب يتربصان بمن انغلق على نفسه داخل ثقافته... فمثل التربية والتضامن الاجتماعي والتنظيم الاقتصادي تأمرنا دائماً بالعمل من أجل خير الجميع، على شرط أن نحترم التطور الذاتي لكل ثقافة وأن نتيج أسباب ازدهار كفاءات كل شخص... إني أنهض بوجود الآخر لكي أكون موجوداً...»⁵⁶.

والتنظيم الاقتصادي تأمرنا دائماً بالعمل من أجل خير الجميع، على شرط أن نحترم التطور الذاتي لكل ثقافة وأن نتيج أسباب ازدهار كفاءات كل شخص... إني أنهض بوجود الآخر لكي أكون موجوداً...»⁵⁶.

52 - غارودي (روجيه)، «في سبيل حوار الحضارات»، تعريب عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة بيروت، ط 4، 1999، ص 218.

53 - ستيتية: «أسباب الحوار بين الثقافات وأفاقه»، مرجع سابق، ص 48 و 49.

54 - المرجع السابق، ص 56 و 56.

55 - المرجع السابق، 55.

56 - شوفالبييه (دومينيك) «الثقافة والتعدد الخلاق» في: «الحوار الثقافي العربي الأوروبي - متطلباته وأفاقه»، ص 73 و 74.



وكان عالم الاجتماع «إدغار موران» قد أكد أن من أبرز عوائق التفهم أشكال من المركزية منها «مركزية الأنا والتبرير الذاتي المستمر» الناجمة عن تنامي نزعات الفردانية، ومركزية التوقع داخل السلالة والانغلاق على الثقافة، والمركزية الاجتماعية «تلك النزعة التي تحملنا على أن نجعل من مجتمعنا مركزاً للعالم، ثم ننغلق على ذواتنا. ومما يزيد ذلك كله حدة الانغلاق الثقافي الديني»⁵⁷. غير أن البشرية مدعوة - لتحافظ على تنوعها وراثتها واستمرارها - أن تعدّ «الأرض وطناً دون أن تنفي مع ذلك الأوطان القومية الأخرى. ومعنى ذلك أنه يمكننا - انطلاقاً من هويتنا المشتركة - أن نعدّ أن مصيرنا واحداً، وذلك هو الأساس الذي يمكن أن نبلور - انطلاقاً منه - تلك القدرة على فهم وجهة نظر الآخر»⁵⁸.

57 - موران (إدغار)، «تعليم التفهم، أساساً لثقافة السلم» في: «الحوار الثقافي العربي الأوروبي - متطلباته وأفاقه»، ص 329 و 332.

58 - المرجع السابق، 332.